العيد الوطني الرابع عشر للجمهورية اليمنية

SANAA 2004

14

1990 2004

22 مايو

سنظل نمد أيدينا إلى كل يد شريفة ونعوّل على جهود كل أبناء الشعب لبناء اليمن الجديد وتحقيق نهضته وعزته ورفاهية أبنائه.

علي عبدالله صالح
رئيس الجمهورية

الثورة 15
Tue 18 May 2004 .. 29/3/1425 -
No . (14433)
ملف

لتحقيق الأمن الغذائي

من الريالات أحدثت نمواً متفرداً لقطاع الزراعة

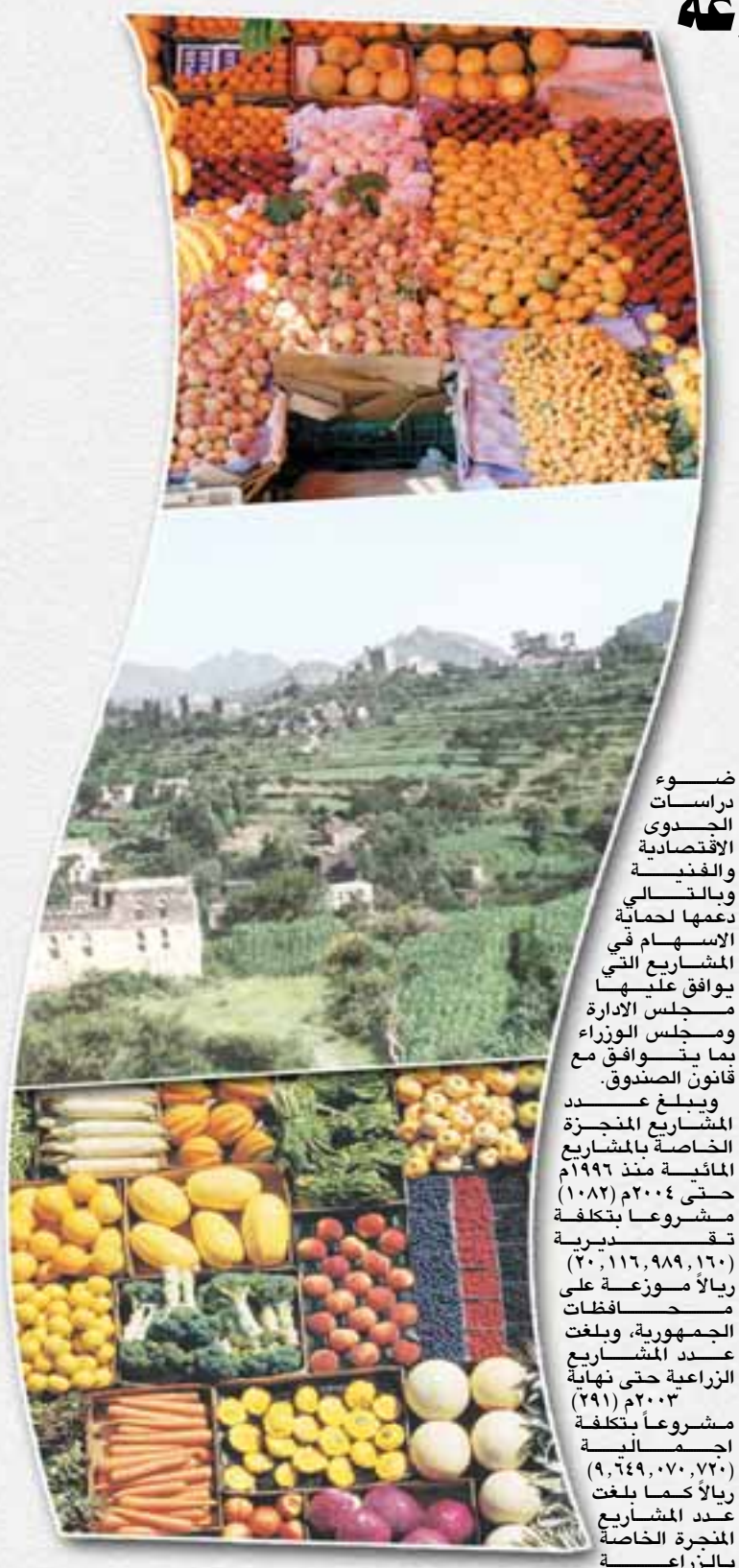

وايضا في قطاع الثروة الحيوانية وانتاج البيض والدجاج والنحل..

وفي الجانب الآخر تبنت الحكومة سياسات موجهة نحو تحسين وتطوير التسويق الداخلي وأخرى لتطوير التصدير للفائض من الانتاج الزراعي في إطار جهود الدولة لتنويع مصادر الدخل للاقتصاد الوطني.

بنية التسويق الداخلي

● وفي إطار التسويق الزراعي الداخلي تركزت جهود الحكومة في تقديم الدعم والتشجيع لتذليل الصعوبات والمعوقات التي تواجه الانشطة التسويقية وإقامة المشروعات الخدمية لتطوير البنية الأساسية للتسويق الزراعي ومن أهم الانجازات التي تحققت في هذا الجانب :

● إنشاء الاسواق التجميعية للمنتجات الزراعية والتي تعتبر اهم مصادر تغذية اسواق الجملة الرئيسية.

وعلى رأسها سوقان تجميعيان في الحسينية والمراوعة وثالثا في الحسينية محافظة الحديدة.

وأيضا إنشاء اسواق جملة للمنتجات الزراعية في كل من محافظات صنعاء تعز الحديدة وإب وحضرموت وعدن وتمثل الاسواق القناة الرئيسية الثانية لتغذية منافذ التسويق الفرعية ذات الصلة المباشرة بالمستهلك في المدن الرئيسية والثانوية والمناطق الريفية.

ولقد ساعد انتشار طرق المواصلات التي تربط كافة المناطق بعضها ببعض ريفا وحضرا نجاح سياسات التسويق كما أن إقامة مراكز ما بعد الحصاد لعبت دورا هاما في تطوير وتحسين جودة الانتاج الزراعي وتقليل الفاقد فيه إلى جانب تنظيم المعارض المحلية لتسويق المنتجات الزراعية والمشاركة في المعارض الدولية التخصصية بالانتاج والتسويق الزراعي مثل معرض (ليبرج) ومعرض القاهرة وغيرها بالاضافة إلى توفر عنصر التصنيع أو التعليب لكثير من المنتجات مثل المانجو والفاصوليا وغيرها.

التصدير لفائض الانتاج

● وفي جانب التصدير اعتبرت الحكومة أن مسألة تنويع مصادر الدخل من خلال تنمية القطاعات الانتاجية وفي مقدمتها الانتاج الزراعي والعمل على إدماج الاقتصاد الوطني بالاقتصاد العالمي وتنمية قطاع خاص كفء وفعال وتشجيعه للقيام بدور أكبر في الاقتصاد الوطني من المهام الرئيسية لضمان الاستقرار الاقتصادي للبلاد ، كما أن المتغيرات الاقتصادية العالمية تجعل التنويع الاقتصادي مسألة أكثر إلحاحا من أي مرحلة سابقة حيث يبرز بشكل جلي التحدي الذي يواجهه كل من القطاع الخاص والحكومي من أجل دفع عجلة التنمية قدما.

مراكز لإعداد الصادرات

● يحتاج القطاع الزراعي مثله مثل القطاعات الانتاجية الأخرى إلى وقت أطول ورعاية أكبر وتمويل استثماري أوفر لكي يؤدي دوره المؤمل في الاقتصاد الوطني ولذلك قامت الحكومة بمراجعة القوانين والسياسات والاجراءات المتصلة بتشجيع الاستثمار الزراعي بما يساعد على تحقيق التنوع الاقتصادي وتحقيق الأمن الغذائي وتبنت سياسات موجهة نحو تحسين وتطوير التصدير من الانتاج الزراعي من خلال العديد من الانشطة والمشروعات منها :

● إقامة مراكز إعداد الصادرات الزراعية في محافظات الحديدة ليقوم بإعداد الصادرات بالطرق العلمية الصحيحة وبحسب المواصفات المطلوبة في الاسواق الخارجية وتقديم التسهيلات لتأسيس بعض الشركات التسويقية والأسواق مثل سوق معبر التجميعي للخضار والفواكه والاسواق التجميعية الأخرى في سائر المناطق الزراعية وتشجيع ودعم التعاونيات الزراعية عن طريق انتشار مراكز تصدير لمنتجاتها ووضع مواصفات لمنتجات التصدير وازالة القيود الادارية المعوقة واستكمال البنية الأساسية لطرق النقل ولمراكز التخزين .. وتشجيع القطاع الخاص للقيام بدور الانشطة المصرفية وشركات التأمين .. وتعزيز وتطوير التعاون الثنائي والمتعددة مع الدول الشقيقة والصديقة.

ونتيجة لكل تلك السياسات والاجراءات نمت الصادرات بشكل كبير وأصبحت تشكل ٣٠٪ من اجمالي الصادرات غير النفطية وارتفعت قيمتها من حوالي ٧٥ مليار ريال عام ١٩٩٠م إلى ٨٠ مليار ريال عام ٢٠٠٣م بزيادة تقدر بـ٣٩٪ حيث تصدر قائمة الصادرات الزراعية كل من البن والقطن والتي تضاعفت الكمية المصدر منها ٤,١٠٩ أطنان و٣,٩٤٨ طناً على التوالي في عام ١٩٩٨م.

الأمن الغذائي

● إن التحدي الماثل أمام السكان يتجلى في توفير حاجاتهم من الغذاء وضمان أمنهم الغذائي والذي يتطلب تحسين انتاجية الموارد الطبيعية في مناطق الانتاج المرتفعة وتلك الهامشية على حد سواء مع ضرورة الاهتمام بتوفير الغذاء في كافة المناطق حيث تبرز الصلة بين انتشار الفقر في صفوف السكان والتذبذب في الانتاج بين سنة وأخرى لذلك اعطت برامج الحكومة أولوية للعمل مع أشد الجماعات الريفية فقرا والتي عادة لاتمتلك إلا قدرا ضئيلا من الموارد لبناء قدراتها وكذلك في المناطق المعرضة للمخاطر والكوارث والمناطق النائية التي تفتقر إلى البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية.

وبنظرة اجمالية يمكن بيان مدى مساهمة القطاع الزراعي في مجال تحقيق الأمن الغذائي في اليمن من خلال بيان نسب الانتاج في احتياجات السكان من مختلف السلع الغذائية التالية:

- ١٠٠٪ من استهلاك الذرة الرفيعة.
- ٧٪ من استهلاك القمح.
- ١٠٠٪ من استهلاك الدخن.
- ٤٢٪ من استهلاك الشعير.
- ١٠٠٪ من استهلاك الخضروات.
- ٩٨٪ من استهلاك الفواكه.
- ٩٩٪ من استهلاك اللحوم البيضاء.
- ٦٨٪ من استهلاك اللحوم الحمراء.
- ١٠٠٪ من استهلاك البيض.

وتغطي هذه النسب ٧٥٪ من الاحتياجات من الغذاء وعموما يغطي الانتاج المحلي الزراعي والحيواني أكثر من ثلثي احتياج الاقتصاد الوطني من الغذاء حيث أن هناك بعض السلع الرئيسية التي لاتزرع محليا وبالتالي يتم استيراد احتياجات البلاد منها مثل الارز والسكر.

رؤية استراتيجية

● انطلاقا من مضمون رؤية اليمن الاستراتيجية حتى ٢٠٢٥ والهادفة إلى تنمية وتطوير القطاع الزراعي فإن الخطة الخمسية الثانية ٢٠٠١- ٢٠٠٦م تستهدف زيادة الناتج الزراعي بمتوسط نمو سنوي ٦٪ للوصول إلى مستوى أعلى من الأمن الغذائي وزيادة حجم وتنويع الصادرات الزراعية من خلال رفع مستوى انتاجية الأرض والعمالة الزراعية بالاضافة إلى تحسين مستوى دخل المزارع والارتقاء بمعيشته للتخفيف من وطأة الفقر ومن انتشار البطالة المقنعة.

كما تستهدف الخطة الخمسية الثانية توسعا اضافيا في الزراعة والانتاج الزراعي فيخصص استثمارات كبيرة في مختلف الأنشطة التي تؤدي إلى تلك الزيادة وضمان مشاركة أكبر للقطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال.

صندوق النشاط الزراعي

● على صعيد الري تم إنشاء ٤٢٠ منشأة ري كبيرة من سدود وحواجز وقنوات بتمويل حكومي خلال الفترة من ٩٠ إلى ٢٠٠٣م في حين يساهم الصندوق في إقامة السدود والحواجز المائية وإدخال وسائل الري الحديثة للحد من الاستخدام العشوائي للمياه عن طريق فتح القروض الميسرة ، وصناعة وسائل الري الحديثة محليا على ضوء دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية وبالتالي دعمها لحماية الاسهام في المشاريع التي يوافق عليها مجلس الادارة ومجلس الوزراء بما يتوافق مع قانون الصندوق.

ويبلغ عدد المشاريع المنجزة الخاصة بالمشاريع المائية منذ ١٩٩٦م حتى ٢٠٠٤م (١٠٨٢) مشروعا بتكلفة تقديرية (٢٠,١١٦,٩٨٩,١٦٠) ريالاً موزعة على محافظات الجمهورية، وبلغت عدد المشاريع الزراعية حتى نهاية ٢٠٠٣م (٢٩١) مشروعاً بتكلفة اجمالية (٩,٦٤٩,٠٧٠,٧٢٠) ريالاً كما بلغت عدد المشاريع المنجزة الخاصة بالزراعة الحيوانية (١١٩) مشروعاً بتكلفة (٤١٥,٥٢١,٧٦٧) ريالاً يساهم الصندوق فيها بمبلغ (٢,٣٩٩,٥٨٧,٧٠٨) ريالات، وبلغت عدد المشاريع المنجزة بالقطاع السمكي حتى نهاية ٢٠٠٣م (١٢٢) بتكلفة (٤,٣١٩,١٦٣,٩١٥) ريالاً يساهم الصندوق بـ (٣,٨٧٤,٣١٦,١٦٦) ريالاً وكان للمجالس المحلية دور حيث بدأ التعاون بين المجالس والصندوق لتفعيل المشاريع ولقد بلغت قيمة المشاريع التي تم إنجازها من قبل المجالس المحلية (١,١٦٣,٥٧٨,٠٥٣) ريالاً بدعم من الصندوق.

إنتاج اللحوم

وشهد قطاع الثروة الحيوانية وخلال السنوات ٩٠-٢٠٠٢ نمواً كبيراً حيث نفذت الدولة العديد من المشاريع والأنشطة بلغت تكلفتها بعشرات المليارات من الريالات وساهم القطاع الخاص بشكل واسع في تنمية هذا القطاع وبالذات فيما يتعلق بمزارع الأبقار والدواجن.

وتمثل دور الدولة في هذا المجال في اعطاء الخدمات البيطرية اهتماماً خاصاً فقامت بإنشاء إدارة صحة الحيوان المركزية والتي يتبعها ١٢ مكتبا بيطريا و ٤٣ مركزاً بيطرياً

وخمسة مختبرات وتقوم هذه المنشآت المنتشرة في عموم المناطق بتقديم جميع الخدمات البيطرية وتوفير اللقاحات ومكافحة الأمراض المعدية التي تصيب المواشي والطيور من خلال الوقاية والعلاج والارشاد وتنفيذ الحملات الوقائية والبيطرية الواسعة وخاصة حينما يظهر مرض معد في مكان ما.

كما تم إنشاء ٣٢ مركزاً بيطريا جديدا زودت بكل الخدمات البيطرية والمعدات وتم ايضاً اجراء مسح شامل لأمراض الثروة الحيوانية.

وأولت الدولة اهتمامها بالحجر الصحي لحماية الثروة الحيوانية من الأوبئة والأمراض وأقامت المحاجر البيطرية في المنافذ البرية والبحرية والجوية للبلاد.

والمنافذ البرية المغطاة بالمحاجر البيطرية هي منفذ البقع والريان والملاحيظ والشحر وحرض أما المداخل البحرية فتشمل موانئ الحديدة والمخا وعدن والمكلا ونشطون والمداخل الجوية مطار صنعاء ومطار عدن ومطار الريان ومطار الحديدة ومطار تعز ومطار الغيظة.

وبفضل هذا الاهتمام والشيء الكبير في الاتفاقات على تطوير وتنمية هذا القطاع الحيوي فقد ارتفعت أعداد الثروة الحيوانية خلال الفترة ٩٠ - ٢٠٠٣ الى حوالي ٥ ملايين رأس من الضأن بزيادة قدرها ٢٦٪ وارتفعت أعداد الماعز الى ٤,٩ مليون رأس بزيادة تقدر بـ٢٦٪ والأبقار الى مليوني رأس بزيادة ١٢٪ والجمال زادت أعدادها الى ٢٢٠ ألف رأس بزيادة ٣٪.

وفي المقابل تطور الانتاج الحيواني بشكل كبير ووصل انتاج اللحوم الحمراء الى ٧٠ ألف طن واللحوم البيضاء الى ٩٥ ألف طن في عام ٢٠٠٣م وزاد انتاج الحليب في نفس الفترة الى ٢١٠ الآف طن في السنة.

وتضاعف انتاج البيض ليصل الى ٧١٠ ملايين بيضة في السنة عام ٢٠٠٣ وزاد انتاج الجلود الى ١٢ ألف طن خلال الفترة نفسها.

وفيما يتعلق بالعسل تضاعف الانتاج اليمني من العسل الذي لا يضاهيه في الجودة والمذاق أي عسل نحل في العالم فبلغ الانتاج عام ٢٠٠٣م حوالي ٣٠٠ طن وبلغت قيمة الصادرات من العسل أكثر من ٢٠ مليون دولار.

٧٥ مليار ريال قيمة الصادرات الزراعية لعام ٢٠٠٣م

٤٢٠ منشأة ري كبيرة و١٢٠٠ منشأة متوسطة وصغيرة تم بناؤها في عموم المحافظات

وفائض في محاصيل الخضار والفاكهة